

قراءات في الهبة الفلسطينية

جميل هلال

شباب فلسطين يطرقون الجدران

البحث عن مصطلح لا يغني عن السعي لفهم الواقع، وقد انشغل العديد من المحللين والأكاديميين والإعلاميين والصحافيين في البحث عن مصطلح لفهم الأحداث التي تجري في أرض فلسطين مؤخراً: "انتفاضة"، "هبة انتفاضية"، "موجة انتفاضية"، "هبة شعبية"، "انتفاضة القدس"، "مقاومة شعبية"، ومصطلحات أخرى. وما يكفي ملاحظته يتلخص في اشتباك شبه دائم بين شبان وشابات وبين جنود ومستوطنين، يستخدم فيها المقاومون ما يقع تحت أيديهم من أسلحة في تحدّ لواقع استعماري استيطاني عنصري طال أمده، ويتجسد أمامهم في جيش نظامي وأجهزة أمنية ومستوطنين مسلحين بعتاد للقتل وبأيدولوجيا استيطانية عنصرية. لكن رفض الواقع القائم هو عنوان الرسالة الأبرز التي أراد المشتبكون إيصالها إلى المستعمر المتحکم، وإلى النخبة السياسية الفلسطينية التي لم تعد ترى ما يجري لفلسطين، أرضاً وشعباً وتاريخاً وقيماً ومعنى. ولأن الأمر هكذا، لم يضيع الشباب الوقت في البحث عن مصطلح لتسمية ما يقومون به، بل إن بعضهم فضّل تسميات تعبّر عمّا يشعرون به مثل "بهمش" (ليس مهمماً)، و"مش هيك" (ليس هكذا)، و"مش خايفين" (لسنا خائفين)، بينما لجأ غيرهم إلى الدبكة والرقص والغناء والاحتفال بأعياد ميلاد أصدقائهم أمام حواجز المحتل للتعبير عن تحدّهم له، في حين تولى بعضهم الآخر - عبر وسائل التواصل الإلكتروني - تنظيم مبادرة لغناء النشيد الوطني الفلسطيني القديم "موطني" (وهو من شعر إبراهيم طوقان) في عدة مواقع وبلاد في الوقت نفسه. هذه مشاهد تذكر بدايات الانتفاضات الشبابية العربية.

لقد غاب بين الشباب المنتفضين الحواجز التنظيمية والعقائدية والنوع الاجتماعي، وبات مشهد الفتاة التي ترتدي الجينز والكوفية أو المحجبة الرأس، وهي ترشق الجنود بالحجارة إلى جانب شاب مقنّع يرتدي عصابة الرأس الخضراء أو الكوفية الفلسطينية، مشهداً طبيعياً. ومن المفارقات أن مشاركة شبانات في المواجهات مع الاحتلال حظيت بتغطية من الصحافة الغربية أكثر من الإعدامات الميدانية لأطفال يتحدّون الاحتلال،

أو من تعذيب الأطفال (دون سن الـ ١٤)، كما أبرز مقطع فيديو التحقيق مع الطفل المقدسي أحمد مناصرة الذي سربته أجهزة الأمن الإسرائيلية (بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٥) لإخافة الأهالي، ودفعهم إلى منع أطفالهم وشبابهم من مقارعة المستعمر. إلا إن ما يجب تأكيده هو أن مشاركة النساء في الانتفاضات والثورات الفلسطينية ليس بالأمر الجديد في الحياة السياسية الفلسطينية.

إن مقارنة مع ما جرى في الانتفاضة الأولى أو الانتفاضة الثانية تقود إلى التباس كون المواجهة الشبابية التي شهدتها مدن ومواقع التماس في الضفة والقطاع تحمل معاني لم تكن ذات أولوية في المواجهات السابقة. الاشتباك الأخير لم يحركه مردود سياسي، وإنما كمن المعنى في ممارسة فعل الاشتباك نفسه مع المحتل بغض النظر عن نتيجته السياسية، وذلك بخلاف اهتمامات النخب السياسية التي انصبت على وقع المواجهات على المجتمع الإسرائيلي، وعلى السياسة العربية والقوى الدولية.

لقد اعتقد العديد من النخب السياسية أن ما يجري من اشتباك، وما يتسبب به من سقوط أعداد متزايدة من الشهداء والجرحى والأسرى، سيعيدان القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث بعد أن غابت تماماً، وهو أمر كشفه بالصوت والصورة ما جرى في الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وللاعتبار ذاته، تركز الاهتمام الإعلامي الفلسطيني والعربي والدولي في الأسابيع الأولى للمواجهات على إحصاء عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين الفلسطينيين وعدد الإصابات بين الإسرائيليين، كأن ما يجري هو مباراة بين فريقين من دون تحديد موقع كل منهما، وعلى ماذا يصارع. لقد غاب عن المشهد نضال شبيبة سكان البلد الأصليين ضد مستعمرين ومستوطنين طغاة.

يمكن القول بدرجة متقدمة من اليقين، إن المواجهات لن تدفع إلى تغييرات ملموسة في سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني على الرغم من حالة الهلع التي ولدتها تلك المواجهات في الأسابيع الأولى لدى فئات من الإسرائيليين. كما أنها لم تترك أثراً يُذكر على مسار السياسة العربية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية ولا في المواقف الدولية. فقد تعاملت المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية مع ما يجري باعتباره عملاً إرهابياً عليها تصفيته، ضاربة عرض الحائط بإجازة القانون الدولي لأي شعب تحت الاحتلال استخدام جميع أشكال المقاومة (بما فيها المسلحة) ضد جنود المحتل ومستوطنيه، ساعية لنفي علاقة سياستها ووجودها كسبب للمجابها والمقاومة، ومعتبرة أن الأمر هو نتيجة التحريض السياسي ضد إسرائيل. وبناء عليه، تصرفت إسرائيل على أساس أن استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين (من غاز سام إلى رصاص مطاطي، إلى مياه عادمة، إلى رصاص حي) رد طبيعي غير كاف إن لم يترافق مع فرض العقوبات الجماعية التي شملت إغلاق أحياء كاملة من القدس ومن مدينة الخليل والقرى المحيطة (بهما)، وفرض عقوبات بالسجن على قاذفي الحجارة والزجاجات الحارقة وتغريم أهاليهم، وتسريع إجراءات تدمير بيوت أهالي من يشاركون في رفض الاحتلال، بما في ذلك بيوت أهالي من يقوم الجنود والمستوطنون بإعدامهم ميدانياً ووضع سكاكين تحت رؤوسهم لتسوية الإعدام. وأردفت ذلك التلويح بسحب هويات عشرات الآلاف من المقدسيين معلنة نيتها التسريع في تنفيذ عمليات التطهير

العربي للقدس العربية.

على الصعيد العربي الرسمي لم يُلاحظ أي موقف تضامني مع النضال التحرري الفلسطيني. أما على صعيد الإعلام الأوروبي والأميركي فغلب اعتبار ما يجري في الضفة الغربية مجرد "حلقة جديدة من العنف" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في حين لم يكتفِ البعض بذلك، بل تبنى موقفاً عدائياً ضد الفلسطينيين بوصف ما يقومون به بأنه عمل إرهابي.

خصوصية الهبة الشبابية: "لم أعد أحتمل ما أرى.."

تتميز الهبة الشبابية الأخيرة بخصوصية اعتمادها على مبادرة فئات أغلبيتها العظمى من مواليد مرحلة اتفاق أوسلو (١٩٩٣). لقد أثارت هذه الظاهرة تساؤلات بشأن دوافع المشاركة في الاشتباك مع المحتل في وضع يتسم فيه ميزان القوى بالاختلال الواسع جداً لمصلحة الدولة المستعمرة. وفي مسعى لتحليل ما جرى، هناك مَنْ أبرز الدافع الديني، معتبراً أنه ردة فعل من طرف الشباب على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأقصى ومحاوله تقسيمه زمنياً ومكانياً. وبات يتبنى خطاباً دينياً، وسرداً يُخفي الحالة الكولونيالية التي تعيشها مدينة القدس، وهو خطاب يقترب من خطاب السلفية اليهودية الصهيونية. ومن المفيد، هنا، التذكير بأن المواجهات الشبابية مع المحتل في القدس، بدأت فعلاً وبشكل يومي تقريباً، بعد قيام مستوطنين في ٢ تموز / يوليو ٢٠١٤ بخطف الفتى محمد أبو خضير من حي شعفاط وتعذيبه وإحراقه. واشتدت هذه المواجهات بعد أن تكرر اقتحام المستوطنين، بحراسة الجيش الإسرائيلي، للمسجد الأقصى، وبعد أن اتضح هدف تقسيم المسجد القدسي زمنياً ومكانياً على غرار ما جرى للمسجد الإبراهيمي في الخليل، واستخدام تعبير جبل الهيكل للإشارة إلى المكان من جانب كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأميركية جون كيري.

جزئياً يعود اقتصار الاشتباكات مع الجنود والمستوطنين في مناطق التماس مع الجيش المحتل وفي القدس والخليل، إلى الجغرافيا السياسية التي فرضها اتفاق "أوسلو" الذي تم بموجبه تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، وإلى تموضع جنود الاحتلال على مداخل المدن، باستثناء مدينتي القدس والخليل. فالقدس ضمتها إسرائيل بُعيد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، وحاصرتها بعد ذلك بالمستعمرات، وباتت شوارعها الرئيسية تغصّ بالمستوطنين والجنود. والخليل مدينة يقيم المستوطنون في وسطها وفي محيطها، الأمر الذي يستجلب وجود عدد كبير من جنود المستعمر لحماية المستوطنين الذين لم يكتفوا بما يسمّى الحي اليهودي في مركز المدينة، بل اتسعت شهيتهم التوسعية لتشمل السيطرة على محيط المسجد الإبراهيمي بالكامل، والذي يتحول إلى مزار لآلاف اليهود المتطرفين في مواسم الأعياد اليهودية. ولا بد هنا من التذكير بأن اتفاقية الخليل المنبثقة عن اتفاق أوسلو قسّمت المدينة فأخضعت المنطقة الجنوبية للسيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي فرض قيوداً دائمة على حركة الفلسطينيين فيها. ومثلما حدث في مدينة القدس، فإن الحراك المقاوم في مدينة الخليل بدأ في أيار / مايو ٢٠١٤، مع إضراب الأسرى الإداريين، ثم حرب غزة، وتجدد مع إحراق عائلة دواشنة في آخر تموز / يوليو الماضي، كما أخذ البعد العشائري في المدينة

حجماً مماثلاً للحراك الشعبي، وتجلى في حجم التظاهرة الحاشدة التي دعت إليها عشائر المدينة لتحرير جثامين الشهداء من حجز إسرائيل. والإشارة إلى البعد العشائري هنا هي في سياق التنويه إلى ما تتمتع به العشائر من قدرة تعبوية مقارنة بالفصائل السياسية التي فقدت كثيراً من هذه القدرة بدليل الحضور المتدني جداً لمعظم الفاعليات التي دعت إليها "القوى الوطنية والإسلامية".

وهناك تباين آخر بين المواجهات الأخيرة وبين الانتفاضة الأولى. ففي الانتفاضة الأولى برز دور واتساع القاعدة الجماهيرية للتنظيمات السياسية الفلسطينية، ودرجة الصدقية التي حظيت بها بين الناس (وخصوصاً بين الشباب) مقارنة بافتقارها هذه القدرة حالياً. وغياب قيادة موحدة للمواجهات الأخيرة مؤشر إلى أن التنظيمات السياسية الرئيسية (في الضفة وفي قطاع غزة) ليست بصدد تفجير انتفاضة ثالثة، وليست على استعداد (أو لا قدرة لديها) لتحمل مسؤولية اتخاذ خطوة استراتيجية من هذا القبيل. واستمرار سيطرة حركة "فتح" على سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وسيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، يشكل أحد الشروط المعطلة لإشعال انتفاضة شعبية جديدة، لأن هذا يستدعي الاتفاق بين التنظيمين، وهو أمر لا يبدو أنه يوشك أن يتحقق.

إن قطاعاً واسعاً من الجمهور الفلسطيني لديه توجس من سعي نخب سياسية لاستثمار المواجهات الشبابية كورقة للعودة إلى مسار المفاوضات من دون تغيير فعلي في مرجعياته وإطارة الزمني، ومن دون وقف الاستيطان الذي يتقدم سريعاً. ويعزز هذا الرأي عدم تدخل قوات الأمن الفلسطيني في الضفة الغربية لمنع المتظاهرين من الاقتراب من مواقع التماس مع المحتل ومستوطنيه. ولعل هذا الأمر يعود إلى مسعى للحيلولة دون تفجر العنف المتولد من حالة الغضب ضد المحتل عند جيل أو سلو، الذي اكتشف سراب الدولة المستقلة بعدما أُوهم بغير ذلك، وإلى غضب ضد النخب السياسية التي روجت لوهم الدولة، والمسؤولة عن استفحال حالة الانقسام (في الضفة وفي القطاع) تحت سيطرة نظام استعماري استيطاني عنصري.

أما عدم تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمنع المتظاهرين من الاقتراب من مواقع التماس مع المحتل ومستوطنيه، فيمكن عزوه إلى سببين: الأول، أن هذه الأجهزة ممنوعة من ممارسة أي دور أمني في مدينة القدس وداخل مدينة الخليل القديمة بسبب سيطرة جيش الاحتلال هناك، وهو ما يفسر، ولو جزئياً، سبب تمتع هاتين المدينتين بنشاط متميز من الحركات الشبابية ضد المحتل. والسبب الثاني (في حال السلطة في رام الله)، هو السعي لاستثمار ما يجري لتوجيه رسالة إلى "المجتمع الدولي" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أساساً) للانتباه إلى المسألة الفلسطينية، والتدخل من أجل فتح طريق لعودة المفاوضات قبل أن تفلت الأمور وتفقد السلطة في رام الله القدرة على ضبطها، وتصبح الأمور مهياً لانهايار السلطة وصعود نفوذ حركة "حماس". وفي المقابل، فإن حركة "حماس" تخشى من أن تنطلق الصواريخ من غزة تضامناً مع الضفة، بكل ما قد يترتب على ذلك من حرب تدميرية جديدة ضد غزة لا تستطيع "حماس" تحمل نتائجها.

يرى جيل مهند الحلبي (وهو الشاب ابن الـ ١٩ عاماً الذي استشهد في القدس القديمة في ٣/١٠/٢٠١٥ بعد قتله اثنين من المستوطنين وإصابته عدداً منهم بجروح) في القدس

القديمة والأقصى رمزين لهويته الوطنية. ومن هنا كتب مهند في صفحته في الفاييس بوك قبل استشهاده: "فلا أظن أننا شعب يرضى بالذل".

القدس توحد الكل الفلسطيني: المتدين والعلماني؛ المسلم والمسيحي؛ الكبير والصغير؛ المقيم والذي يعيش في الشتات. وجيل مهند ليس بحاجة إلى تحريض ضد إسرائيل، بما تمثله من ممارسة وقيم ورموز، فهي محرض تاريخي ويومي دائم، ولذا لم ينتظر جيل أو سلو تعليمات من حركة "فتح" ولا من حركة "حماس" ولا من أي تنظيم آخر، للتوجه نحو خطوط التماس أو لمهاجمة الجنود والمستوطنين، فهو جيل لا يشعر بأنه بحاجة إلى رفع شعار أو مطلب معين، لأن هدفه يتمثل في الاشتباك مع المستعمر المحتل، ففي الاشتباك يكمن المعنى والرسالة. هذا ما تضمنته الرسالة التي تركتها الشابة رشا عويصي (٢٣ عاماً) من قلقيلية لأسرتها وهي على يقين من أن جنود الاحتلال سيغتالونها لمجرد رؤية سكين بيدها (وهذا ما جرى إذ استشهدت في ٩/١١/٢٠١٥)، وقد جاء في رسالة رشا: "... فقط أعرف أن طريقي انتهى، وهذا الطريق اخترته بكامل وعيي، دفاعاً عن وطني وشبابه وبناته، لم أعد أحتمل ما أرى.."

الخشية هنا أن يتحول الاندفاع الوطني، لدى النخب السياسية، إلى مسوغ لاستبدال المقاومة، بما هي فعل جماعي متعدد الأبعاد والأشكال، بفعل فردي يكفيه استخدام السكين أو السيارة أو الحجر، على الرغم من أهمية ذلك، أو إلى مسوغ للتغطية على غياب دور الحركة الوطنية الفلسطينية أو القيادة الموحدة لإدارة المعركة مع الاحتلال الاستيطاني.

يمكن قراءة ما أراد الشباب قوله من شقين: الأول التشديد على رفضهم الواقع الذي يفرضه المستعمر، والثاني إبراز عدم ثقتهم بالنخب السياسية، وهو أمر تبينه بشكل جلي استطلاعات الرأي المتكررة في الضفة والقطاع. ولا غرابة في غياب ثقة الجمهور بالنخب السياسية بعد أن فشلت فشلاً ذريعاً في إقامة دولة مستقلة، ونجحت بتفوق في ترسيخ الانقسام وتوسيع اللامساواة في المجتمع وتغذية مظاهر الاستهلاك الاستعراضي. فلم يعد للشعب الفلسطيني حركة تحرر وطني، ولا دولة مستقلة على الأرض، حتى إن تغنت النخب برموز دولة لا سيادة لها ولا صوت.

المواجهات التي شهدتها أراضي الضفة الغربية في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ تعبر عن إرادة الجيل الشاب في المشاركة في سرد الرواية التاريخية الفلسطينية، كما فعلت أجيال سابقة. إن جيلاً يذكره المحتل المستعمر في كل لحظة بوطنه المستعمر، كما يذكره بذلك التمييز والحرمان من حقوق أساسية لفئات واسعة من الفلسطينيين في الشتات، هو جيل - مثل الجيل الذي انتفض في عدد من الدول العربية قبل أعوام قليلة - يؤكد حقه في الحرية والكرامة الوطنية، وهو لا يريد نخباً سياسية مهادنة للمستعمر، ولا نخباً تتملق لشخصيات انتفض ضد أمثالها الشباب في عدة دول عربية، ولا نخباً تنحني لمراكز النفوذ الإقليمي والدولي.

لقد أعادت المواجهات الأخيرة التي شملت الضفة والقطاع ومناطق ٤٨، فلسطين إلى حدودها التاريخية، واستنفرت تضامن فلسطينيي الشتات، وهي بهذا نبتت للتحريف والتشويه الذي لحق بخطاب فلسطين مثلما بات يرد في قرارات الأمم المتحدة وتقارير مؤسساتها، وفي لغة مؤسسات الإعلام الكبرى، وفي لغة الخطاب الرسمي العربي ووسائل

إعلامه - بما في ذلك ما يُعرف بالمبادرة العربية - وفي خطاب السلطة الفلسطينية ووسائل إعلامها، وهي خطابات باتت تختزل فلسطين، كحد أقصى، بالأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، والشعب الفلسطيني بالفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع، أي في المناطق التي تقع تحت سيطرة إسرائيل الأمنية والعسكرية والاقتصادية، كما أنها اختزلت المسألة الفلسطينية من قضية شعب إلى مسألة احتلال لجزء صغير من فلسطين، يعتبره الإسرائيليون أرضاً متنازعاً عليها.

والملاحظ أن الاشتباكات الأشد جرت في المناطق ذات الوجود المباشر للجنود والمستوطنين الإسرائيليين، كما هي حال شوارع القدس القديمة وساحات المسجد الأقصى حيث يُطارَد المواطن الفلسطيني ويُكبَل بالضرائب والقوانين ويواجه بهدم مسكنه بحجة مخالفته قوانين البناء الإسرائيلية، والآن يجري تهديده بسحب هويته المقدسية كإجراء جديد في تهويد المدينة وطرده منها، ويُعاقَب جماعياً بإقرار قانون يجيز اعتقال رماة الحجارة بالسجن أعواماً، وبتغريم أهاليهم مبالغ ثقيلة. وللسبب ذاته جرت الاشتباكات العنيفة في مدينة الخليل حيث يقيم المستوطنون في وسط المدينة القديمة، وحيث يسيطر الجيش الإسرائيلي على الحرم الإبراهيمي وتحاط المدينة بالمستعمرات.

لكن الاشتباكات الشبابية افتقدت أمرين: الأول، الحاضنة السياسية الوطنية، إذ لم تتشكل قيادة وطنية موحدة للحراك، والثاني، بقاء الاشتباك من دون هدف موحد. صحيح أن الفصائل السياسية جميعها أعلنت تأييدها الحراك الشبابي ضد الاحتلال، ودعت إلى استمراره، ونادى بعضها بتصعيده بكل الوسائل، لكن هذا بقي في نطاق تسجيل الحضور الإعلامي لا غير. وصحيح أيضاً أن نسبة ربما تكون عالية من المشاركين في المجابهات المباشرة، تنتمي إلى تنظيمات سياسية، ويمكن الاستدلال على ذلك من اللباس وغطاء الرأس، لكن هذا لا يعني أن المجابهات كانت تتم بتخطيط وتدبير وقرار من قيادة هذه التنظيمات، بل يمكن ملاحظة انفصال شبه تام بين قواعد الفصائل السياسية وقياداتها. وللسببين أعلاه، لم تتحول المجابهات إلى انتفاضة شعبية، ولم تخرج جموع كبيرة إلا عند تشييع جثامين الشهداء أو المطالبة بالإفراج عنها، كما أن التظاهرات التضامنية، وبعضها كان حاشداً للغاية، والتي شهدتها مدن فلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، بقيت موسمية.

إن من أجمل تجليات الوطنية الفلسطينية وصايا كتبها الشهيد بهاء عليان (٢٢ عاماً) قبل أشهر من استشهاد، وتداولها ناشطون عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وبهاء شاب من جبل المكبر من القدس المحتلة، ينسب إليه الفضل في مشروع تشكيل أطول سلسلة من القراء حول أسوار القدس التي شارك فيها ٧٠٠٠ فلسطيني تقريباً. وقد قام بهاء بتنفيذ عملية اقتحام حافلة للمستوطنين الإسرائيليين، قُتل فيها ثلاثة منهم قبل استشهاد. وجاء في وصيته: "أوصي الفصائل بعدم تبني استشهادي، فموتي كان للوطن"، كما أوصى بالامتناع من ترديد الهتافات خلال تشييع جثمانه، وعدم إرهاب والدته والأسئلة عن استشهاده لاستعطاف مشاعر المشاهدين، والتوقف عن زرع الحقد في قلب ابنه، داعياً إلى تركه "يكتشف وطنه ويموت من أجل وطنه وليس من أجل الانتقام لموتي". وكتب أيضاً: "لا تحزنوا على استشهادي، احزنوا على ما سيجري لكم من بعدي"، وطلب عدم البحث عمّا

كتبه قبل استشهاده، وإنما البحث عن سبب استشهاده. وكان آخر ما كتب على الفاييس بوك: "أخبروا السلطة أن التهدة بيد الشعب، وليس بيد أي أحد من قياداتها."

انتفاضة الثالثة أم شباب يقرعون ناقوس الخطر؟

توقعات البعض بأن تتحول المواجهات الشبابية إلى انتفاضة ثالثة لها ما يبررها إذا ما تمعنا في أوضاع القهر الجماعي التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من استيطان يتسع يومياً، وعقوبات جماعية تُفرض بشكل اعتيادي، وسياسة التطهير الإثني للقدس، والتي تمارس من دون تردد، فضلاً عن اعتماد سياسة تقترب من القتل الجماعي البطيء لسكان قطاع غزة من خلال شن الحروب المدمرة وإحكام الحصار عليهم. لم يعد هناك أفق لأي تسوية سياسية لا تتفق والفهم الصهيوني الاستعماري لها. وتوقع تحول المواجهات الموقعية هنا وهناك، ولأعداد محدودة نسبياً من الشباب، إلى انتفاضة شعبية له ما يبرره أمام التضيق المتواصل لفرص الحياة أمام عشرات الآلاف من الشباب والشابات الذين يدخلون سوق العمل (ونسبة عالية منهم من الخريجين الجامعيين) سنوياً، وفقدانهم الأمل بإيجاد فرص عمل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما بعد أن أتخمت مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية في كلا المنطقتين بالموظفين، وفي ظل اقتصاد هش لكليهما، يعتمد على التحويلات الخارجية.

لكن التحول إلى انتفاضة شاملة ينقصه شرط ذاتي ضروري. في الانتفاضة الأولى كانت الاشتباكات مع قوات المحتل تجري في كل مكان لأن الاحتلال كان في كل الأمكنة، وكان عدد المستوطنين أقل من ثلث عددهم الحالي، ولذا كان من اليسير أن تأخذ الاشتباكات شكل المواجهة الشعبية الممتدة، والانتفاضة الثانية تميزت بانخراط كل من السلطة الفلسطينية (بقيادة ياسر عرفات)، والمعارضة (ممثلة في حركة "حماس")، في مواجهات مسلحة وعمليات استشهادية في مواقع إسرائيلية داخل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨. الوضع الفلسطيني الراهن يتميز بحالة من العجز والتهيه تعيشها النخب السياسية الفلسطينية، وهي نخب بدت كأنها أفاقت للتو على المأزق الذي أوجده مسار أوسلو، وعلى وعي باستحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة في ظل الشروط والممارسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً، وتبعاً لما تعيشه الدول العربية من تفكك وحروب خارجية وداخلية. وتشير استطلاعات الرأي في الضفة والقطاع في الأشهر الأخيرة إلى أن النسبة الأكبر من جمهورهما لم تعد ترى إمكان تنفيذ لـ "حل الدولتين". ولعل شجب الرئيس الأميركي أوباما، في لقائه مع نتنياهو في ٩ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠١٥، لما وصفه بالعنف الفلسطيني، وتشديده على حق، بل "واجب"، الدولة الإسرائيلية في حماية مواطنيها ضد هذا "العنف"، خير مؤشر إلى تراجع المسألة الفلسطينية عربياً ودولياً. ولم تنجح المجابهات الشبابية، وإرهاب الدولة المستعمرة، في وضع مصير الشعب الفلسطيني على أجندات السياسة الأميركية والأوروبية كمسألة ذات أولوية.

لم تعد النخب السياسية الفلسطينية قادرة على تحشيد الشعب الفلسطيني بعد أن جرى تهميش وتخريب جميع المؤسسات الوطنية التي تمثل الكل الوطني، وهي لا تملك رؤية

للخروج من المأزق الوطني الذي أدخلت الشعب فيه، ولا هي قادرة على بلورة استراتيجيا كفاحية تستنهض جميع مكونات الشعب الفلسطيني، ولهذا بقيت المشاركة في المجابهات محصورة في شبيبة أو سلو. كما أن نسبة غير قليلة من الشباب المشارك هي من الطبقة الوسطى، أي أنها فئات محمية، نسبياً، من مقتضيات السوق الرأسمالية وقيود الوظيفة، الأمر الذي يتيح لها حرية حركة لا تتوفر عند غيرها. المشكلة أن هذه فئات لن تتمرد طويلاً (كون الشباب مرحلة عمرية عابرة) على رؤية طبقتها الاجتماعية إلى مصالحها، وعلى نمط حياتها المرتبط بوشائج عدة بوجود سلطة الحكم الذاتي وبمحرك القطاع الخاص (الذي يغلب على تكوينه رأس المال المالي والعقاري). إنه تمرد على احتلال فاشي، لكنه لم يرق بعد لأن يكون تمرداً على قيم ورؤى طبقة غير قادرة، بوضعها الراهن المسيج بمفاهيم وقيم أو سلو والحكم الذاتي، وإنتاجاً لانتفاضة شاملة ضد الاستعمار (بتكونه الاستيطاني وبتكوينه الاجتماعي الداخلي) تعيد إلى فلسطين المعنى التحرري ببعده الإنساني.

في ظل غياب القيادة الموحدة والهدف الجامع، حافظت المواجهات الشبابية على طابعها الموقعي في مجابهة المحتل، وهي لم تر ضرورة بلورة برنامج نضالي شامل. لذا، فإن المواجهات الشبابية لم تكن معنية بمطلب توفير "الحماية الدولية"، ولا بالدعوة إلى مفاوضات جديدة بمرجعيات جديدة أو قديمة، ولم تظهر اهتماماً بدعوة حركة "حماس" إلى تصعيد "انتفاضة الأقصى" وحثها على استخدام جميع الوسائل المتاحة، وإنما ارتأى شباب المجابهات وشاباتها البقاء بعيداً عن التجاذب الفصائلي. وربما كان تساؤلهم الأبرز يتعلق بغياب مساءلة الذين تسببوا بتفكك الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر، وبهدر التراث النضالي العظيم لشعب فلسطين جرياً وراء وهم.

لقد بقي الحراك الشبابي المقاوم من دون هدف محدد جامع، ربما لسببين اثنين: الأول، أن القيادة والمعارضة الرسميتين لم تكونا على يقين مما تريدان من الحراك (باستثناء تحقيق مكاسب فئوية إن أمكن): الثاني، خشية النخب السياسية - بعد أن أصبحت بيروقراطية واستمرأت سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات والموارد - من فقدان السيطرة على مسار المجابهات الشبابية إن هي تبنتها. ولأن الحراك الشبابي بقي من دون هدف محدد وقيادة موحدة، فقد بقي التضامن الشعبي معه تضامناً عن بعد (تضامن من وراء "الكنية")، ما عدا في تشييع الشهداء، أو للمطالبة باسترداد جثامين الشهداء التي تحتجزها إسرائيل.

ولأن النخب السياسية لم تكن تريد قيادة الحراك الشبابي ضد الاحتلال والاستيطان، ولم يبلور الحراك الشبابي قيادته، فقد بقي نشاط الحراك نشاطاً موقعياً من دون خطة جامعة ولا شعارات موحدة. ولذا، أخذ التحرك الدبلوماسي طابعاً إدارياً لاحتواء الحراك الشبابي من خلال اختزال سببه محاولة إسرائيل تقسيم الأقصى زمنياً ومكانياً، واختزال الحل في وضع كاميرات لمراقبة دخول المسجد والخروج منه، وهو ما أعلن في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ في عمان لدى زيارة وزير الخارجية الأميركي للمملكة، ومن دون استشارة أو تنسيق مع قيادة السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يدل أيضاً على الضعف الذي أصاب الحركة السياسية الفلسطينية. وهذا الإجراء - الذي استهدف كما يبدو، احتواء الخلاف الأردني - الإسرائيلي، من دون إيلاء مطالب السلطة الفلسطينية أي اهتمام - لا يغير شيئاً من واقع الاحتلال الاستيطاني الجاثم في القدس وفي بقية أراضي الضفة الغربية، ولا من

واقع الحصار المفروض على قطاع غزة، بل هو إجراء يمنح إسرائيل حق التدخل في شؤون المسجد، وعلى الأقل التدخل في الحركة من وإلى المسجد، وهو، على كل الأحوال، لم يحد من اقتحامات الأقصى التي تواصلت بعد اتفاق عمّان المذكور.

الأسئلة تتراكم هنا: لماذا يشارك المئات، لا الآلاف، من الشباب في المجابهات، ولا تخرج جماهير عريضة في المدن إلا عند تشييع الشهداء والمطالبة بالإفراج عن جثامينهم؟ ولماذا لا تزال استطلاعات الرأي تشير إلى أن نصف البالغين في قطاع غزة، وربعم في الضفة الغربية، يرغبان في الهجرة من فلسطين؟

ربما يعود السبب إلى ضيق فرص الحياة أمام الشباب الفلسطيني، وإلى انسداد الأفق السياسي الوطني، وغياب قيادة وطنية لها شرعيتها ومؤسساتها الوطنية وتحمل رسالة تحررية.

المشهد المستغرب يتمثل في بقاء السلطة الفلسطينية مكتوفة الأيدي أمام قتل جنود الاحتلال والمستوطنين المتعمد للشباب والشابات الفلسطينيين، بينما هي تضم عشرات الآلاف من رجال الأمن المسلحين والمدربين. وهي لا تفسر السبب لشعبها، ولا تعتذر منه لالتزامها، غير المفهوم، بالتنسيق الأمني مع جيش الاحتلال القاتل، ولماذا لا تزال تتردد في وقفه، مثلما لا تفسر قيادة "حماس" التي تدعو ليل نهار إلى تصعيد الاشتباك مع الاحتلال بجميع الأدوات المتوفرة في الضفة الغربية، التزامها الحفاظ على الهدوء على خطوط التماس مع قوات الاحتلال، مع أن لديها أسلحة رادعة.

إننا أمام قيادة لا تحترم عقول المواطنين وقلوبهم!

في الخلاصة، لن يتحول الحراك الراهن إلى حركة مجابهة شعبية تشارك فيها وتدعمها بالأشكال الممكنة أغلبية فئات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، ما لم يتشكل في كل ساحة من ساحات المواجهة الأمامية أو الخلفية قيادات ذات صدقية وطنية وقادرة، في الوقت ذاته، على بلورة أهداف محددة وموحدة للمواجهات الراهنة والمقبلة، وعلى وضع برامج نضالية ملموسة لمكوناتها الجغرافية (ضفة؛ غزة؛ مناطق ٤٨؛ الأردن؛ لبنان؛ سورية؛ أوروبا؛ أميركا؛ الخليج؛...). إن قوة وجمالية الحراك الذي شاهدناه في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، والذي حظي بدرجة عالية من التعاطف الشعبي وليس المشاركة الشعبية، لا تملكان، للأسف، مؤهلات الديمومة والاستمرار.

إن فلسطين بحاجة ماسة إلى استعادة مفهومها التحرري الإنساني بعد أن تم هدره بقصر نظر تاريخي عبر وهم الدولة المستقلة تحت سيطرة دولة تسيّرها أيديولوجيا عنصرية استعمارية استيطانية حقاً. لقد قرع الشباب ناقوس الخطر، ويبقى الرهان على توافل الإرادة على الرغم من تشاؤم العقل. ■